



العراق وأستراليا أفاق التعاون وميادين الشراكة

م.م علاء عبد الرزاق مطلق

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+964781 0234002

العراق وأستراليا آفاق التعاون وميادين الشراكة

م.م علاء عبد الرزاق مطلق

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

٢٠ شباط ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات والأبحاث والدراسات والترجمات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وإنما تُعبر عن وجهة نظر الباحث.



تعود بداية العلاقات التي أقامها العراق مع أستراليا الى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين إذ شهد العام ١٩٣٥ بداية لتبادل اقتصادي بين بغداد وأستراليا وكذلك فتح مكاتب لرعاية المصالح بين البلدين، ولقد افتتحت أستراليا سفارة لها في بغداد في العام ١٩٧٦ في حين افتتح العراق سفارة في كانبيرا في العام ١٩٩٥ ولقد انقطعت العلاقات بين البلدين لفترة محدودة خلال حربي الخليج الأولى والثانية وأغلقت سفارة أستراليا في بغداد قبل حرب العام ٢٠٠٣ إلا أنها عدت واستأنفت أعمالها في العام، أي بعد انتقال السلطة من سلطة التحالف المؤقتة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في العام ٢٠٠٤ ، ولقد كان لأستراليا ولرئيس وزرائها جوان هوارد في تلك الحقبة موقف مؤيد بشكل تام لقرار الحرب والذي اتخذته الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش وكان من الطبيعي أن يكون لأستراليا دور فاعل في عراق ما بعد الحرب، سيما وأنها سرعان ما اعترفت بالتغيير السياسي الذي جرى بعد الحرب وباركت خطوات تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، ومن ثم الحكومة المؤقتة وباقي خطوات العملية السياسية.

ولا يمكن القول: إن العلاقات العراقية الأسترالية تقتصر على البُعد الحكومي الرسمي بل تشمل علاقات ذات بُعد اجتماعي وإنساني، ذلك أن أستراليا تضم نسبة كبيرة من اللاجئين العراقيين، فمن المعروف أن هنالك جالية عراقية كبيرة في أستراليا ولقد أوردت دائرة الهجرة الأسترالية عدد العراقيين الموجودين في أستراليا والذي وصل لـ (٦٧,٣٥٥) ألف عراقي في العام ٢٠١٧، كما سعت الحكومة الأسترالية الى توطين العراقيين الذين هربوا من أحداث العنف الطائفي، ولقد كان لبرنامج المساعدات الإنسانية الأسترالية دور كبير في هذا البرنامج، ولقد وجد ما يقارب من (٣١,٤٨٠) ألف موطناً آمناً لهم في أستراليا، ويعدّ العراقيون أكبر جالية مهاجرة تحصل على سمات الدخول الأسترالية تحت رعاية وإشراف برنامج المساعدات الإنسانية الأسترالي، إذ شهد العم ٢٠١٦ منح العراقيين (٧,٤٧٨) ألف سمة دخول، وذلك



بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لبعض المدن العراقية، وكان معظمهم يندرجون تحت لائحة (لم الشمل الأسري) وكانوا من المنتمين للأقليات الدينية في العراق والتي تعرضت لموجة من العنف والتهجير بعد احتلال الموصل في العام ٢٠١٤.

وعلى الصعيد الأمني والعسكري قامت أستراليا بتقديم مساعدة فاعلة في إطار التنظيم الدولي للقضاء على داعش، إذ قامت وحدة عسكرية مؤلفة من ٣٠٠ عسكري أسترالي وبالتعاون مع وحدة نيوزيلندية على بناء وحدات تدريبية خاصة لتطوير قدرات الجيش العراقي، كما أرسلت وحدات قتالية خاصة مؤلفة من (٨٠) عنصراً اضطلعت بمهام تقديم المشورة والمساندة لقوات مكافحة الإرهاب العراقية والتي وقع عليها العبء الأكبر في تحرير المدن التي احتلها تنظيم داعش.

كما تلتزم أستراليا بالبرنامج الذي بعثه حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق البنود الخاصة بتدريب وتطوير القدرات الخاصة بقوات الأمن العراقية.

لم تكف أستراليا بتقديم دعم أمني للعراق بل قدمت ما يقارب من ١٨٠ مليون دولار كانت بمثابة مساعدات إنسانية وذلك منذ حزيران في العام ٢٠١٤، من بينها ١٠٠ مليون دولار لإعادة فرص السلم والاستقرار في البلاد، وكذلك شحنات من الأدوية والأغذية للمناطق التي تعرضت لاحتلال تنظيم داعش الإرهابي، ويمكن القول: إن أستراليا قدمت بين عامي ٢٠٠٤ والعام ٢٠١٤ ما يقارب من ٣٨٢ مليون دولار أمريكي لدعم الجوانب الإنسانية في عراق ما بعد الحرب، وكذلك تأهيل المدن العراقية التي تضررت من ممارسات تنظيم داعش، بالإضافة إلى ٩٧٨ مليون دولار كان الهدف منها إعادة تأهيل المؤسسات السياسية العراقية والتخلص من تبعات الحقبة الديكتاتورية، ولقد عملت أستراليا في ظل شراكة مع الحكومة العراقية على



إعادة إعمار البنى التحتية التي كانت تعاني من تدهور كبير ولا سيما في مجال الحصول على مياه صالحة للشرب في معظم مدن العراق، وكذلك مجمل القطاعات الحكومية ودعم العملية التربوية والتعليمية، وتخصيص مقاعد في بعض الجامعات الأسترالية للطلبة العراقيين المبتعثين ولا سيما في مجال دراسة العلوم الزراعية.

العلاقات العراقية الأسترالية من منظور اقتصادي:

لقد أوجدت الظروف التي أعقبت انتصار العراق على داعش الإرهابي وطرده من آخر معاقله في الموصل بارقة أمل وإعادة لترتيب الأولويات الخاصة بصانع القرار الأسترالي في المنطقة وذلك بعد تحسّن الأوضاع الأمنية وإمكانية فتح آفاق جديدة للاستثمار سيما بعد أن كشفت الاحصائيات التي قدّمها صندوق النقد الدولي عن زيادة، ويقدر صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي في العراق سيكون حوالي ٣.١ في المائة في العام ٢٠١٨ وأن يتسارع إلى ٤.٩ % في عام ٢٠١٩، حيث بلغ متوسطه حوالي ٣% على المدى المتوسط. لكن البلاد لا تزال تعاني من تحديات ما بعد الصراع (بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين النازحين واحتياجات إعادة الإعمار الهائلة)، فضلاً عن الانقسامات السياسية والمذهبية التي شغلت البلاد في بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠٠٩ و٢٠٠٩. ويعتمد التقدم الاقتصادي المستدام في العراق على جملة من الشروط منها مدى قدرة الحكومة العراقية على تحسين الأمن الداخلي وكبح الفساد ودفع الإصلاح الاقتصادي لمستويات أفضل.

لا يزال قطاع النفط يشكل مصدراً حيوياً للاقتصاد العراقي ومن المعروف أن العراق يمتلك رابع أكبر احتياطي للنفط الخام في أوبك وثالث أكبر مصدر للنفط في العالم. ويمثل النفط أكثر من ٩٠ % من الإيرادات الحكومية وأكثر من ٩٩ % من عائدات التصدير.



ومن المتوقع أن ينمو انتاج النفط بنسبة ٢.٢ % في العام ٢٠١٨ ، لكن من المتوقع أن يرتفع انتاج النفط بشكل هامشي فقط بحلول عام ٢٠٢٠ ، حيث لا تستطيع الحكومة العراقية زيادة الاستثمارات في قطاع النفط بشكل كبير.

التجارة والاستثمار

بلغ اجمالي تجارة البضائع بين أستراليا والعراق في عام ٢٠١٧ أكثر من ٨٩ مليون دولار. ومن المعروف أن السلعة الأساسية التي كانت محل تبادل تجاري بين العراق وأستراليا هي القمح والذي تصدّره إلى العراق منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً. ولقد كان القمح أكبر صادرات أستراليا إلى العراق في عام ٢٠١٧ ، بقيمة ٦٥.٦ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تصدير أكثر من ٨ ملايين دولار من منتجات الألبان إلى العراق في العام ٢٠١٧. وتلتزم الحكومتان الأسترالية والعراقية بتوسيع العلاقات التجارية الثنائية. ولقد أعلنت الحكومة العراقية عن افتتاح مكتب الاتصال التجاري العراقي في كانبيرا وتعيين مسؤول تجاري كبير في أستراليا. في الوقت نفسه، تواصل السفارة الأسترالية في بغداد والقنصلية الأسترالية في أربيل تسهيل الروابط التجارية بين أستراليا والعراق.

ويبلغ حجم الصادرات الأسترالية للعراق حوالي ١٥٧،٩٤١ ألف دولار، وأما حجم التبادل التجاري بين البلدين فهو (١٥٨،١٨١) ألف دولار وتتمثل معظم الصادرات الأسترالية للعراق بالقمح ومشتقات الحليب والألبان واللحوم، وتحتل أستراليا المرتبة الرابعة من بين قائمة الدول التي يستورد العراق منها سلته الغذائية.



ومن المتوقع أن تنمو جملة من الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تكون أستراليا طرفاً فيها سيما بعد تحسن الوضع الأمني في معظم مدن العراق وانفتاح المجتمع الدولي على الواقع السياسي العراقي الجديد الذي أعقب انهيار تنظيم داعش ورغبة دول كثيرة ومن بينها أستراليا على الاستثمار في مجالات واعدة يمكن أن تنعش الاقتصاد العراقي.

الزيارات المتبادلة الرسمية بين قادة العراق وصنّاع القرار الأستراليين :

زار رئيس الوزراء سكوت موريسون، برفقة قائد قوات الدفاع الجنرال أنغوس كامبل، العراق في ديسمبر كانون أول من العام ٢٠١٨ للقاء رئيس وزراء العراق عادل عبد المهدي والالتقاء بأفراد قوة الدفاع الأسترالية. كما قام وزير شؤون المحاربين القدامى وأفراد الدفاع دارين تشيستر بزيارة العراق في أغسطس آب من العام ٢٠١٨ للقاء قوات الدفاع الأسترالية والأفراد المدنيين. كما شهد فبراير شباط من العام ٢٠١٨ زيارة وزير الدفاع ماريس باين، برفقة قائد القوات الجوية مارشال مارك بينسكين، إلى العراق للقاء قوات الدفاع الأسترالية والأفراد المدنيين. كما قام الحاكم العام لأستراليا السير بيتر كوسجروف بزيارة بغداد في شباط من العام ٢٠١٨ للقاء الرئيس معصوم والتحدث إلى أفراد قوة الدفاع الأسترالية. كما زار رئيس الوزراء مالكولم تيرنبول العراق في أبريل ٢٠١٧، حيث التقى برئيس الوزراء العبادي وزار القوات الأسترالية في التاجي. اجتمعت وزيرة الشؤون الخارجية جولي بيثوب مع قادة الحكومة والمجتمع المدني، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية، خلال زيارتها في تشرين أول من العام ٢٠١٤. كما قام وزير الخارجية السابق إبراهيم الجعفري بزيارة أستراليا في شباط من العام ٢٠١٥.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز:

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

